

تناقض آراء ابن عصفور في مسائله الصرفية في كتابه الممتع

م.م. فاضل نواف ذياب
جامعة الانبار - كلية الاداب

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين.

وبعد:

فإن التصريف علم يبحث في أحكام بنية الكلمة العربية، وميزانها الذي تعرف به الحروف الأصلية والزائدة منها وما يعترى الكلمة من صحة وإعلال وإبدال، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، فهو اشرف علوم العربية منزلة واجلها قدراً، وكان لهذا الشرف بين علوم العربية ميدانه الواسع، لأنه يُنصَب في تقويم اللغة وإتقان قواعدها ومعرفة ذوات الكلم في أنفسها.

ولا يخفى على متتبع أن علوم العربية قد نالت نصيبها الوافر من العلماء الذين ما بخلوا في بسط هذه العلوم من نحوها وصرفها وأفاظها وبها وبحوثها فيها كل دقيقة، ووضعوا مصنفاتهم لكل علم. ولعل ابن عصفور الاشيلي كان من علماء العربية لمع بدره ورفرفت رايته عاليا له آراءه في كل علم وصنّف الكثير من المصنفات النحوية والصرفية. ونقف عند احدها وهو (الممتع في التصريف) وهذا المصنف في علم التصريف خاصة جمع فيه آراء من سبقوه ونهل من مصنفاتهم فكانت رافد في هذا الميدان، فهو يعتمد بذكر الأصول العامة للاستدلال بها على المسائل الصرفية واعتماده على حجج منطقية في معارضته ورفضه بعض الأقوال، ويعتمد على السماع إذا صحت فيه رواية النقل والفصاحة كي يرجح بها الأقوال، بالإضافة إلى انه كان يحمل المسائل الصرفية على القياس ويتخذ حجة في ترجيح الآراء، ويرى أن ما اجمع عليه العلماء حجة في التوجيه والاستدلال لبعض المسائل الخلافية لان رأي الجمهور هو الراجح في كثير من الأقوال. فاستعرض ابن عصفور مسائله الصرفية في كتابه (الممتع) مستدلا لها بالتعليل والحجج والأدلة، وكان من كتبه ذات الأهمية البالغة الذي أعجب به لاحقيه من العلماء، ومنهم أبو حيان فعلق عليه ثم لخصه في كتاب سماه (المبدع). مع كل هذه الجهود التي بذلها أبو الحسن في تصنيف (الممتع) إلا انه وقع في بعض الهفوات التي أخذت عليه، فمن هذه الهفوات اضطراب في بعض آراءه الصرفية، فهو يقول في مسألة ما في مكان ويخالف نفسه في مكان آخر، ولم ينفرد ابن عصفور بهذه الظاهرة إلا أن أسلافه من العلماء وقعوا في هذه الظاهرة. وسأعرض بعضا من مسائله الصرفية التي أخذت عليه في هذا البحث. وفي الختام نسأل الله تعالى السداد في العمل والتوفيق، واليه يرجع العمل الصالح.

١- الرباعي المجرد

في أبنية الرباعي المجرد ذكر كلمة ((هَيْلَع)) حيث جعل الهاء فيها أصلية وجعلها في بناء ((فَعْلَل))^(١). وعندما عرض لها في موضع آخر قال بزيادة الهاء فيها، إذ قال: ((وأما الهَيْلَع فالأكول، ففيه معنى البلع، والصحيح أن الهاء في هيلع زائدة لوضوح اشتقاقه من البلع))^(٢)، وأيضاً أقر بزيادة الهاء من ((هَجْرَع، وهَرْكُولَه)) وذكر قول المبرد: أنها لا تزداد في غير ذلك، أي أنها تزداد لبيان الحركة في نحو: ((فَه، وَاَرِمَة))^(٣). وخالف المبرد في ذلك بقوله: ((والصحيح تزداد في غير ذلك))^(٤)، واستأنس برأي الاخفش بزيادة الهاء في ((هَجْرَع، وهَيْلَع، وهَرْكُولَه)) القائل: ((إن الهاء فيها زائدة واستدل على زيادتها بالاشتقاق فأما ((هَجْرَع)) فهو الطويل، فكأنه مأخوذ من ((الْجَرَع)) وهو المكان السهل المنقاد، وأما ((الهَرْكُولَه)) فهي التي تركز في مشيتها، فالهاء فيها زائدة))^(٥).

إلا انه أنكر زيادتها بقوله: ((أما ((هَجْرَع)) فوجه الجمع بينه وبين ((الجرع)) ليس له ذلك الوضوح الذي لـ((هَيْلَع))

فينبغي أن تجعل الهاء أصلية وإلا تجعل من لفظة ((الْجَرَع)) ... وإما ((الهَرْكُولَه)) فقد حكى أبو عبيدة أنها الضخمة الأوراك فعلى هذا تكون الهاء أصلية. إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء))^(٦). وقيل بزيادتها ووزنها في هذا القول ((هَفْعَل))^(٧). في حين أن سيبويه لم يقل بزيادة الهاء، وقد أثبت أصالتها في ((هَجْرَع، و هَيْلَع)) وذكر أنها على وزن ((فَعْلَل))^(٨). وكان لابن جني رأي في أن الهاءات لا تزداد في أول الكلمة. والذي قادم إلى ذلك هو الاشتقاق، ((والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم ... وليس موضع زيادتها أول الكلمة وإنما موضعها أن تقع أخراً، فهذا ما يحمله القياس عندي))^(٩).

ولم يوافق ابن الحاجب على هذا الرأي، بقوله: ((وزيدت في هَرْكُولَه، وهَجْرَع، وهَلْقَانَه لما عليه الاشتقاق))^(١٠). وقال أبو حيان بأصالتها^(١١).

وذكر سيبويه أنها زائدة بقوله: (وأما النون فتزاد رابعة في (رعشن، وضئفن، وعلجن) فيكون وزنها (فعلن)^(٢٥)، ووافق المبرد رأي سيبويه^(٢٦). وقال الزبيدي أن النون في (رعشن) وفي (ضئفن)^(٢٨)، و (خلبن)^(٢٩)، و (علجن)^(٣٠)، زائدة للإلحاق فهي على وزن (فعلن)، واستدل بذلك في قول روبة السابق.

٣- حروف الزيادة

ذكر في باب النون في معرض حديثه عن (دُرُوح) ذكر أن النون فيها زائدة، إذ قال: ((وزيدت ثالثة غير ساكنة في نحو (فُرُاس) و (دُرُوح)، أما (دُرُوح) فإنهم يقولون في معناه (دُرُوح) فيحذفون النون))^(٣١). فقد أقر بزيادتها في هذا الموضع، إلا أنه أنكر في موضع آخر سابق لهذا الكلام أن تكون النون في (دُرُوح) زائدة، بقوله: ((فأما (دُرُوح) ف(فُعُول) وليست النون زائدة، فيكون في معنى (دُرُوح) ومخالفاً له في الأصول، ك(سَبَط) و (سيطر) وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد وهو (فُعُول))^(٣٢). وقال الزبيدي:

(الدُرُوح) بالنون مع ضم أوله، وحكى جماعة فيه الفتح أيضاً، فوزنه (فُعُول) لأن نونه زائدة، فلا يرد ضابط (فُعُول)، وحكى أبو حاتم جمعه على (دُرَانح) وانشد: ولما رأت أن الحنوف اجتبئتي سقتني على لوح ديماء الدرانح^(٣٣)

وذكر سيبويه أن نونها زائدة بقوله: (والدُرُوح) من (دُرَاح) وهو (فُعُول)^(٣٤) فالنون فيها زائدة، إنما قضى بزيادتها الاشتقاق مع أنها ثالثة غير ساكنة والقياس فيها أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكانت الكلمة على خمسة أحرف كانت النون زائدة^(٣٥).

وقال أبو حيان أن النون في (دُرُوح) غير زائدة، وجعلها على وزن (فُعُول)، فالنون أصلية^(٣٦). والراجح أن النون في (دُرُوح) أصلية غير مزيدة فوزنها (فُعُول) فهو أكثر استعمالاً من وزن (فُعُول) والقياس يقضي على أنها غير زائدة.

٤- الإبدال

عرض في باب الإبدال أن الهمزة تبدل من الواو المضمومة حشواً، بقوله: ((فإن كانت مضمومة جاز إبدالها همزة بشرط أن تكون الضمة لازمة وإلا يمكن تخفيفها بالإسكان))^(٣٧).

واستأنس في ذلك بقول المازني: في جمع (نار: أنور)، و(دار: أدور)، و(ثوب: أثوب)^(٣٨)، واستدل على هذا بقول معروف بن عبد الرحمن:

لكل حال قد لبست أثوباً

فالهمز في الواو المضمومة مطرد لاستتقال الضمة في الواو. ويعقب على ذلك (لو أمكن تسكين الواو لم تبدل همزة)^(٣٩)، لأن قبلها متحركاً نحو قولهم: (سور) في جمع (سوار)، وعرض ذلك خلال بحثه إعلال الاسم الأجوف ونقض هذه القاعدة بكلام له في موضع آخر، فقال: ((وقد يجوز أن تبدل الواو همزة وإن أمكن

ويرى الزبيدي الاختلاف في هاء (هَجْرَع) يعود إلى أن الهاء زائدة للإلحاق، لأن الهجرع الطويل^(٤٠)، ونظير (هَيْلَع، وهَجْرَع) (هَجْرَع) فهو الجبان على وزن (هفعل) من الجزع، هاؤه بدل من الهمزة^(٤١). يتضح من ذلك أن رأي ابن جني هو الأقرب إلى الصواب، لأن الهاء تزداد في آخر الكلمة ليس في أولها وهذا عليه أكثر العلماء، وجعلت على وزن (فعلل) وهو الأكثر استخداماً من (هفعل).

٢- في أبنية الأسماء

قال: ((إن المزيد الثلاثي ما كان يجيء على (فعلن) ولم يجيء إلا صفة نحو: رعشن، وضئفن))^(٤٢)، ويعضد هذا في قوله عن النون: ((وزيدت رابعة في: رعشن، وعلجن، وضئفن))^(٤٣). وفي ضوء هذا الكلام نلاحظ إقراره بزيادة النون في (ضئفن) وأخواتها. إلا أنه ذهب في موضع آخر ورجح فيه أن تكون النون أصلية، بقوله: ((منهم من جعل نونه زائدة لأنه: الذي يجيء مع الضيف فهو راجع إلى معنى الضيف، ومنهم من ذهب إلى أن نونه أصلية.

وهو أبو زيد - وحكى من كلامهم: ضفن الرجل يضمن، إذا كان ضيفاً مع الضيف فضئفن على هذا المذهب: فيعل، وهذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوى، ويقويه أيضاً أن باب النون ألا تكون في مثل هذا إلا أصلية، وأيضاً فإن نونه إذا كانت زائدة كان وزنه: فعلنا، وفيعل أكثر من فعلن))^(٤٤).

قال أبو عثمان المازني: (أن النون في (رعشن) زائدة لأنه مشتق من الرعشة، واستدل على ذلك بقول روبة^(٤٥).)

من كل رعشاء وناج رعشن^(٤٦)

فلاشتقاق يقضي بالزيادة على الحرف، (وقوله رعشاء في معنى (رعشن) يدل على زيادة النون في (رعشن) ومثاله (فعلن)^(٤٧).)

ومثل (رعشن)، (ضئفن) قال أبو عثمان بزيادة النون فيه لأنه من الضيف^(٤٨).

وذهب أبو زيد إلى أصالة نونه، ((لأنه يقال: ضفن الرجل يضمن: إذا جاء ضيفاً مع الضيف))^(٤٩)، فيكون وزن (ضئفن) على هذا الرأي (فيعل).

ورجح أبو الفتح قول أبي زيد لمطابقتة المعنى كما قال الشاعر:

إذا جاء ضيفاً جاء للضيف ضئفن فأودى بما تُقرى الضيوف الضيافن^(٥٠)

فالضيفن: هو الذي يجيء مع الضيف، فإن (ضيفنا) على وزن (فيعل) فالنون على هذا الرأي ليست زائدة وإنما أصلية.

وقد قيل إنها زائدة حيث جاء على وزن (فعلن)، علجن، وخلبن، واستدل على زيادتها بقول روبة^(٥١):

وخلطت كل دلات علجن تخليط خرقاء اليمين خلبن^(٥٢)

فالنون في هذا زائدة.

فرارا من اجتماع الساكنين نحو ما حكى عن أيوب
السختياني من انه قرأ (ولا الضَّالِّين) ^(٤٩)، فهمز الألف
وحركها بالفتح لان الفتح اخف الحركات، ونحو ما حكى
أبو زيد من قولهم (شأبة، ودأبة)، وأنشدت الكافة ^(٥٠):

خاطمها زامها أن تنهبا

أراد (زامها) فأبدل فهمز ^(٥١).

إلا انه نقض قوله هذا بقول آخر حيث قال: ((بل ينقاس
ذلك عندي في ضرورة الشعر، ومن هذا القبيل جعل ابن
جني قول الراجز ^(٥٢):

من أي يومَيَّ من الموت أفر

أيوم لم يُقدِّر أم يوم قدِر

وذلك أن الأصل ((أيوم لم يُقدِّر أم يوم)) فأبدلت الهمزة
ألفاً، وان كان قبلها ساكن على حد قولهم في المرأة:
المرأة، ومثار: متار ^(٥٣).

وقلبت الألف همزة فرار من التقاء الساكنين، ولم يفعل
ذلك فيما منع منه مانع ^(٥٤). فهمز الألف لمجاورته حرف
مفتوح قبله، فجاز همزها، فحملت على ذلك قراءة أبو
أيوب السختياني: (ولا الضَّالِّين) بالهمز ^(٥٥). فقيل لأيوب
لم همزت: فقال: إن المدة التي مددتموها انتم لتحتجزوا
بها بين الساكنين هي هذه الهمزة التي همزت ^(٥٦).

٧- باب الإبدال

ذكر في باب الإبدال انه لا يجيز إبدال الهمزة من الواو
في (وشاح)، أن تقاس على (ويح) فلا تهمز، بقوله:
((فكما أن الواو والياء إذا اجتمعتا في أول الكلمة لم
يوجب ذلك قلب الواو همزة)) فيعلل ذلك بان ((الواو
المكسورة إنما تشبه الواو الساكنة إذا جاءت بعدها ياء
نحو: (طي) وذلك أن الحركة في النية بعد
الحرف ^(٥٧))).

فلعله كان يرى أن القياس لا يجوز هنا فالتشابه غير تام،
ولا يتم إلا إذا قيس الواو المكسورة على الواو الساكنة
وبعدها ياء كما قال أن الحركة في النية بعد الحرف،
فنراه يعارض ذلك ويقول: ((وان كانت مفتوحة لم
تهمز، إلا حيث سمع لان الفتحة بمنزلة الألف، فكما لا
تستقل الألف والواو في نحو (عاود) وأمثاله فكذلك لا
تستقل الواو المفتوحة، والذي سمع من ذلك: (أجم) في
(وجم)، و(أناة) واصله (وناة) من الوئي وهو
الفتور ^(٥٨))).

فهو يقيس الواو المفتوحة على اجتماع الألف والواو،
فالفتحة هي بعد الواو، والألف هنا قبل الواو، فلا يجوز
أن يقال (عاد) لان الواو المفتوحة في أول الكلمة لا
تهمز، فمن باب أولى عدم همزها إذا وقعت حشوا في
الكلمة.

قال سيبويه: ((تبدل الهمزة من الواو إذا كانت فاء، نحو:
(أجوه، وأسادة، وأعد) والأصل فيها: (وجوه، ووسادة،
ووعد)، فهو مطرد في المضمومة، ولكن ناسا كثيرا
يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة
فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً، فمن ذلك
قولهم: (إسادة، وإعاء)، وأنشد بيت ابن مقبل ^(٥٩):

إلا الإفادة فاستولت ركابنا

عند الجبابير البأساء والنعم

التسكين، فقد حكى (جواد: جُوْدٌ: وجُوْدٌ) بالهمزة
وبإسكان الواو ^(٤٠). قال الزبيدي من العرب من يستقل
الضمة على الواو فيهمزه فيقول (أثوب) والهمزة أقوى
على احتمالها، وكذلك (دار: أدور، وساق: أسوق)
واحتج بقول معروف بن عبد الرحمن السابق، وقال أن
(أدور) جمع قلة لـ(دار) بإبدال الهمزة من الواو تخفيفاً
والأصل (أدور) ^(٤١). والمآزني يرى أن الواو إذا
انضمت فروا منها إلى الهمزة فقالوا: (أدور، وأثوب، و
أثور)، كقول الراجز:

لكل دهر قد لبست أثوباً ^(٤٢)

فألهمز في الواو إذا انضمت مطرد.

وقال سيبويه: ((وتبدل الهمزة الواو إذا كانت عينا في
الكلمة في (أدور، وأثور، والنور) فتهمز لوقوع الضمة
في الواو لأنها إذا انضمت خفيت الضمة كما تخفى
الكسرة في الياء ^(٤٣))).

٥- حروف الزيادة

عرض في باب الياء مسالة (شيراز) وتأصيل الياء وهي
منقلبة عن الواو، بقوله: ((ان الياء في (شيراز) أصل،
وهي بدل من واو بدليل قولهم في الجمع (شواريز)،
والوزن الصرفي لـ(شيراز) هو (فعلال) وهذا البناء
موجود، فلو كانت زائدة لأدى إلى بناء غير موجود وهو
(فوعال)، فحملها على البناء الموجود ^(٤٤))).

وفي مكان آخر عرض لـ(شيراز) أن الياء مبدلة من
الراء، بقوله: ((وأبدلت من الراء على اللزوم في
(قيراط) و (شيراز)، والأصل (قيراط، وشيراز) قولهم
(قراريط، وشرايرز) ^(٤٥). على هذا البناء تكون (شيراز)
(فعلال)، وقد نرى اضطراب وتناقض رأي في هذه
المسألة.

وذكر ابن جني هذه المسألة وعرض لها بقوله: ((وقالوا:
(شيراز وشرايرز) وقال بعضهم (شياريز)، فهذا كله
بمنزلة: (دياوين)، لان الياء بدل من الواو في (ديوان)
بدليل قولهم (دواوين) فجرت الياء في (ديوان) مجرى
الواو في (سوير) والأصل فيها (سائر)، مع أنها غير
لازمة والأصل (دوان). وقال بعضهم: (شواريز) فجعله
من الواو، أو قلب الياء في قول من قال (شياريز) واوا.
ولا يجوز أن يكون قلب الراء في قول من قال:
(شرايرز) واوا، لان الراء لم نرها قلبت واوا في غير
هذا الموضوع ^(٤٦))).

وقال ابن الحاجب أن (شيراز) تجمع على
(شرايرز) ^(٤٧).

وعرض الزبيدي لـ (شيراز) وقال: (شيراز) جمعها
(شواريز)، كميزان وموازين. وقيل: (شرايرز) واصله
(شراز) مثل دينار، ودنانير ^(٤٨).

٦- إبدال الهمزة من الألف

جاء في إبدال الهمزة من الألف انه يحمل الإبدال في:
الضَّالِّين، وشأبة، ودأبة، وزأمها، على السماع بقوله:
((فأبدلت من الألف على غير قياس إذا كان بعدها ساكن

فإذا اكتنف الألف واوان همزوها نحو (أوائل) وأصلها (أواول) هذا ما يراه الاخفش وكان يقول في جمع (فيعل) من (قلت: قياول) وهكذا يفعل ما لم يجتمع واوان^(٦٧).

وقد حكى أبو زيد قولهم: (سَيْقَه: سَيَانِق، وَسَيْدَه: سَيَانِد) بالهمز^(٦٨)، لان الهمز هو القياس، كما نقل عن الأصمعي ((من أنهم يقولون في جمع (عَيْل: عِيَال) بالهمز ولم يجتمع فيه واوان))^(٦٩).

ويرى سيويوه أن الحرف الذي بعد الألف يقلب همزه^(٧٠).

وقال الزبيدي نقلاً عن الجوهري انه قال عن أهل البصرة أنهم قالوا: (إنما جمعت العرب الجيد السيد على (جَيَانِد، وَسَيَانِد) على غير قياس لان جمع (فيعل: فياعل بلا همز))^(٧١).

٩- إبدال الياء

في باب الإبدال عرض لإبدال الياء، إذ قال ((وأبدلت أيضاً من الميم الأولى في (ديماس) هروباً من التضعيف وأصله (دِمَاس) بدليل قولهم في الجمع (دماميس)^(٧٢). فيكون الوزن الصرفي لـ(ديماس) على هذا الرأي هو (فَعَال) إلا انه أقر في كلام سابق أن وزن (ديماس) هو (فيعال)^(٧٣) غير مبدله من الميم.

قال المازني ((إذا وجدت الياء ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة))^(٧٤) فان زيادتها حملاً على ما عرف اشتقاقه.

ويرى ابن حني أن الياء في (ديماس) لا بد من أن تكون بدلاً من الميم بدليل قولهم (دماميس) وهي بمنزلة ياء (دينار) لأنك إن لم تقل بذلك لزمك أن تجعله (فيعالاً) غير مبدل وهذا إنما جاء على قلته في المصادر نحو: قاتلته قيتالاً، و(ديماس) ليس بمصدر فتحمله على باب (قيتال) من هنا لزم أن يكون ك(دينار)^(٧٥). وذكرها سيويوه غير مبدله من الميم فجعلها على وزن (فيعال) (دياميس) فتكون (ديماس) على وزن (فيعال)^(٧٦). وقال ابن الحاجب أنها مبدله من الميم بدليل أن (ديماس): دَمَامِيس^(٧٧).

وذكر الزبيدي أن ياءه مبدله بقوله (إنه من الدَّمَس وهو التغطية وقالوا: ياءه بدل من الميم وأصله (دِمَاس)^(٧٨).

١٠- إبدال التاء

ذكر في باب التاء أن إبدالها من الواو مطرد في (افتعل) وما تصرف منها إذا كانت فاؤها واوا نحو (اتَّعَد) في حين أن بعض العرب يجري هذا على القلب فيقول (اتَّعَد) ولا يبدلها تاء^(٧٩). إلا انه عرض في موضوع آخر مخالفته لذلك في إبدال الياء، إذ قال: وأبدلت من التاء وانشد بعضهم:

قامت بها تنشد كل منشد

فأيتصلت بمثل ضوء الفرقد

يريد (فأيتصلت) فأبدل من التاء الأولى ياء كراهية التشديد^(٨٠).

فإذا كانت الواو أولاً وكانت مكسورة، فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطرداً فيها فيقولون في (وسادة: إسادة) وفي (وعاء: إعاء) وفي (الوفادة: إفادة)، ويقولون أيضاً: (إشاح في وشاح)^(٨١).

وقال ابن جني: الواو المضمومة أنها همزت لأنها أشبهت الواو بن وجرت الضمة فيها مجرى الواو، فالواو المكسورة على هذا يجب أن تكون مشبهة باجتماع واو وياء نحو: (ويج، وويل، ويوم، ويوح) فلا تهمز، ولكنها همزت حملاً على حكم المضمومة، لان الكسرة مستقلة في الواو كما أن الضمة فيها كذلك^(٨٢).

ونقل ما جوزه أبو اسحق في إبدال الهمزة من الواو حشواً في قولهم (مصائب) والأصل (مصاوب) فالهمزة في (مصائب) بدل من الواو في مصاوب^(٨٣).

وخالفه أبو علي ورد عليه فقال ((إن الواو المكسورة لم تهمز غير أول في غير هنا الموضوع فيحمل هذا عليها، وإذا كان همزها وهي أول غير مطرد فهمزها حشواً خطأ))^(٨٤) وأثنى أبو الفتح على رأي أبو علي.

٨- في إبدال الهمزة في الواو

أقر على عدم الهمز في (سَيَانِق، وَسَيَانِد) فاستأنس لذلك برأي الاخفش الذي يقضي بعدم الهمز، فهو لا يهمز من ذلك إلا ما كانت الألف منه بين واوين^(٨٥). بيد انه خالف هذا الرأي وتعرض له في موضع آخر فرفضه بقوله: (وزعم أبو الحسن الاخفش انه لا يجوز قلب الواو همزه إلا إذا اكتنف الجمع واوان، نحو(أوائل) وأصلها: (أواول).....

وهذا لذي ذهب إليه فاسد، بدليل ما حكاه المازني عن الأصمعي، من قولهم في جمع (عَيْل): (عِيَال) بالهمزة ولم تكتنف ألف الجمع واوان، فدل ذلك على أن العرب استقللت في هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفاً عنه))^(٨٦).

وقال ابن جني((إذا ورد جمع على مثال مفاعل وقد اكتنف ألفه واوان أو ياءان، أو ياء أو واو وليس بين ألف الجمع والطرف إلا حرف واحد وهو ياء أو واو يقلب الحرف الذي بعد الألف همزه فجمع (فَوَعَل) من (قلت، وبعث)، و (فيعل) منهما: (قوائل، وبوائع، وقِيَانِل، وبِيَانِع) ،

وأصل هذا كله (قواول، وبوايع، وقياول، وبيايع) فلما وقعت الألف بين حرفي عله وهي شبيهة بهما والثاني من حرفي العلة يلي الطرف وذلك مما يضعفه، هرباً من ذلك إلى الهمزة وأصل هذا التغيير إنما هو لما اجتمعت فيه واوان نحو (أوائل) وأصلها (أواول) فلما اجتمعت الواوان وليس بينهما إلا الألف وهو حرف كالتنفس ليس بحاجة حصين ووليت الأخرى من الواوين آخر الكلمة همزوها))^(٨٧).

٤. قال سيبويه ((فتبدل التاء مكان الواو فاءً في (أثَعَدَ،
وَأَثَمَهُ، وَأَثَجَّ، وَثَرَات، وَتَجَاه)، لأن هذه الواو تضعف
ههنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة وتقع بعد مضموم وتقع
بعد الياء فلما كانت هذه الأشياء تكثفها مع الضعف الذي
ذكرت لك صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها
واوا في لزوم البديل لما اجتمع فيها فأبدلوا حرفاً اجلد
منها لا يزول وهذا كان أخف عليهم))^(٨١).
٥. وقد تبين أن الياء في كلمة (شيراز) أصلية وقد
أبدلت من الواو، فوزنها (فَعَلَال).
٦. وفي كلمة (ديماس) تبين أن الياء مبدلة من
الميم بدليل أن وزنها (فَعَال).
٧. ظهر أن التاء في (كلتا) أصلية غير مزيدة
للتأنيث، وهي بدل من لام الفعل فوزنها (فَعَلَى)، لأن تاء
التأنيث لا تكون وسطاً، ووزن (فَعَلت) ليس من الأبنية.

مصادر البحث

القران الكريم

١. إعراب ثلاثين سورة: ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) دار
التربية - مطبعة منير بغداد- ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧هـ.
٢. إعراب القرآن- أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)
تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني بغداد -
١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م
٣. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب
(ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العلي، مطبعة
العاني بغداد - ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٤. تاج العروس من جوهر القاموس، محمد بن مرتضى
الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) مطبعة الكويت-
١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م
٥. الخصائص: أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق
محمد علي النجار- دار الهدى ط ٢ بيروت.
٦. ديوان رؤبه بن العجاج (مجموعه أشعار العرب -
ج ٢ نشره ولم بن الورد البروسي، منشورات دار الأفاق
الجديدة، بيروت - ١٩٧٩م.
٧. سر صناعة الأعراب: ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق
الأستاذ مصطفى السقا مطبعة الحلبي
٨. شرح شافيه ابن الحاجب رضي الدين الاستربادي
(ت ٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد محي
الدين، مطبعة حجازي.
٩. شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش
(ت ٦٤٣هـ) عالم الكتب مكتب النهضة العربية ط ١-
بيروت - ١٤٠٨- ١٩٨٨م.
١٠. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) - إسماعيل
بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) تحقيق احمد عبد الغفور
القطار القاهرة - ١٣٧٦هـ- ١٩٥٦م.
١١. الكتاب- سيبويه (ت ١٨٠هـ) علق عليه ووضع
فهارسه د. اميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية ط ١-
بيروت- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٢. لسان العرب - ابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر
بيروت - ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م.
١٣. المبدع في التصريف- أبو حيان الأندلسي -
ت ٧٤٥هـ) تحقيق: عبد الحميد لسيد طلب مكتبة دار
العروبة ط ١- الكويت - ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
١٤. مجالس ثعلب - احمد بن يحيى المعروف بثعلب
(ت ٢٩١هـ) تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف-
ط ٤- القاهرة - ١٩٨٠م.

ويرى المبرد أن التاء تبدل من الواو والياء في مفتعل
وما تصرف منه إذ قال: ((اعلم إذا قلت: افتعل ومفتعل
وما تصرف منه فإن الواو في هذا الباب تقلب فيه تاء
وذلك الاختيار والقول الصحيح وقد كانت التاء تبدل من
الواو في غير هذا الباب في مثل قولك: أثَلَجَ وإنما هو
من ولج وكذلك فلان تجاه فلان وهو (فَعَال) من الوجه
والتراث من ورثت، والتخمة من الوخامة وهذا أكثر من
أن يحصى فلما صرت إلى افتعل من الواو كرهوا ترك
الواو على لفظها لما يلزم من الانقلاب بالحركات قبلها
وكانت بعدها تاء لازمه فقلبوها تاءً وادغموها في التاء
التي بعدها وذلك قولك: أثَعَدَ، وأَثَرَنَ))^(٨٢).

١١- زيادة التاء

زعم أبو الحسن أن التاء لا تقع زائدة في حشو الكلمة
وذلك من خلال كلامه عن (كلتا) ودفع أن تكون التاء
زائدة فيها بقوله ((لأن التاء لا تراد حشواً))^(٨٣) وهذا
الكلام يخالف ما كان يقره في باب التاء ونقضه إذ قال
((أن التاء زائدة في (افتَعَلَ واستَفَعَلَ) وما تصرف
منها))^(٨٤).

وكان سيبويه يرى أن التاء في (كلتا) مزيدة لأنها ملحقة
للتأنيث وكذلك تاء (أخت، وبنات، وتنتين) زائدات لأنهن
لحقن للتأنيث وبنين بناء مالا زيادة فيه من الثلاثة. كما
بنيت (سَنَبْتَة) بناء (جَدَلَة)^(٨٥). إلا أن ابن جني كان يرى
التاء في (كلتا) غير مزيدة وهي من أصل الكلمة وقال
أنها بدل من لام الفعل فوزنها (فَعَلَى)^(٨٦). وأثنى ابن
الحاجب على هذا الرأي واعترض على قول سيبويه بأن
التاء في (كلتا) ملحقة للتأنيث. إذ قال ((أن تاء التأنيث لا
تكون وسطاً ولا يكون ما قبلها ساكناً فتكون على وزن
(فَعَلت)) وهذا ليس من أبنيتهم^(٨٧).

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث اعرض بعض النتائج التي لاحت في
افقه وأبرزها:-

١. في الرباعي المجرد، تبين أن الهاء في (هَيْلَع ،
هَجْرَع) أصلية غير زائدة لأنها على وزن (فَعَلل) وهذا
البناء أكثر استخداماً من وزن (هَفَعَل).
٢. في أبنية الأسماء ظهر أن النون في (ضيفن ،
رعشن ، خلبن ، علجن) زائدة لدلالة الاشتقاق على
زيادتها ، فهي على وزن (فَعَلن).
٣. جاء في حروف الزيادة أن النون في (ثُرلُوح)
زائدة، فتبين أنها غير زائدة فوزنها (فَعُول)، والقياس
يقضي بعدم زيادتها ، وهذا الوزن أكثر استعمالاً من
وزن (فَعُول).

١. الممتع: ٢٧٠/١.
٢. الممتع: ١١٨/١.
٣. التاج: ٣٧٥/٦ (ذروح).
٤. الكتاب: ٤٦٤/٤.
٥. ينظر: الكتاب: ٤٦٤/٤، والمنصف: ١٣٦/١.
٦. ينظر: المبدع: ٧٧.
١. الممتع: ٣٣٥/١.
٢. المنصف: ٢٨٤/١.
٣. الممتع: ٣٣٦/١.
٤. الممتع: ٤٦٨/٢.
٥. التاج: ١٠٩/٢ (ثوب)، ٣١٨/١١ (دور).
٦. المنصف: ٢٨٤/١، وينظر: الكتاب: ١٨٥/١، ومجالس ثعلب: ٣٧١-٣٧٢، واللسان (ثوب).
٧. ٤٩٣-٣٦٠/٤.
١. الممتع: ٢٨٩/١.
٢. الممتع: ٣٧٠/١.
٣. المنصف: ٣٣/٢.
٤. ينظر الإيضاح: ٤٠١/٢.
٥. التاج: ١٧٧/١٥ (شرز).
١. سورة الفاتحة الآية: ٧.
٢. ينظر الخصائص: ٤٨/٣، والمنصف: ٢٨١/١، وسر الصناعة: ٨٢/١، وشرح الشافية: ٢٤٨/٢، واللسان (زمم).
٣. الممتع: ٣٢٠/١.
٤. ينظر الخصائص: ٩٤/٣، وسر الصناعة: ٨٥/١.
٥. الممتع: ٣٢٢/١.
٦. ينظر الخصائص: ٩٥/٣، والإيضاح: ٣٦٤/٢.
٧. إعراب ثلاثين سورة: ٤٥، ومختصر ابن خالدية: ١، والمحتسب: ٤٦/١، وإعراب النحاس: ١٢٦/١.
٨. إعراب ثلاثين سورة: ٤٥.
١. الممتع: ٣٣٤/١.
٢. الممتع: ٣٣٥/١.
٣. الكتاب: ٤٧٤-٤٧٥، وينظر: المنصف: ٢٢٩/١، وشرح المفصل: ١٤/١٠.
٤. المنصف: ٢٢٩/١.
١. المنصف: ٢٢٩/١.
٢. المنصف: ٢٣٠/١.
٣. المنصف: ٢٣٠/١.
٤. الممتع: ٣٣٨/١.
٥. الممتع: ٣٤٥-٢٤٤/١.
١. المنصف: ٤٥-٤٤/٢، وينظر الإيضاح: ٤٤٦/٢.
٢. المنصف: ٤٥/٢.
٣. المنصف: ٤٦/٢، وينظر الإيضاح: ٤٤٦/٢.
٤. المنصف: ٤٥/٢.
٥. ينظر: الكتاب: ٥١١/٤.
٦. التاج: ٢٢٥/٨ (سود).
١. الممتع: ٣٧٦-٣٧٥/١.
٢. الممتع: ٩٨/١.
٣. المنصف: ١١١/١.
٤. المنصف: ٣٣/٢.
٥. ينظر الكتاب: ٣٨٦-٣٧٦/٤.
٦. الإيضاح: ٤٠١/٢.
٧. التاج: ٨٩/١٦ (دمس).
١. الممتع: ٣٨٦/١.
٢. الممتع: ٣٧٨/١.

١٥. مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع - ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) عني بنشره براجتراسر دار الهجرة.
١٦. المحتسب في تبين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ) تحقيق علي النجدي وعبد الفتاح شلبي وعبد الحلیم النجار وطبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة - ١٣٧٩هـ - ١٩٦٩م.
١٧. المقتضب: أبو عباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه عالم الكتب بيروت.
١٨. الممتع في التصريف: ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوه، دار الأفاق الجديدة - ط ٣ بيروت - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
١٩. المنصف - شرح ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ) تحقيق ابراهيم مصطفى مطبعة البابي الحلبي - ط ١ - مصر - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

الهوامش

١. الممتع: ٦٦/١.
٢. الممتع: ٢١٩/١.
٣. ينظر المقتضب: ٦٠/١.
٤. الممتع: ٢١٧/١.
٥. الممتع: ٢١٩/١.
٦. الممتع: ٢١٩/١.
٧. ينظر المقتضب: ٢٥/١.
٨. ينظر الكتاب: ٤٢٢/٤.
٩. المنصف: ٢٦/١.
١. الإيضاح في شرح المفصل: ٣٨٩/٢.
٢. المبدع: ١٢٣.
٣. التاج: ٢٨٣/٢٢ (جرع).
٤. التاج: ٤٣٩/٢٠ (هجزع).
٥. الممتع: ٨٩/١.
٦. الممتع: ٢٧١/١.
٧. الممتع: ٢٧١/١.
١. ديوانه: ١٦٢، وينظر المقتضب: ٣٣٧/٣، والتاج: ٢١٥/١٧ (رعرش).
٢. المنصف: ١٦٦/١.
٣. المنصف: ١٦٧/١.
٤. المنصف: ١٦٧/١.
٥. المنصف: ١٦٧/١.
٦. المنصف: ١٦٨/١، وينظر اللسان: ١١٣ (ضيف) والتاج: ٦٢، ٦١/٢٤ (ضيف).
٧. ديوانه: ١٦٢، وينظر: الصحاح واللسان مادة (علجن)، والتاج: مادة (حلب).
٨. المنصف: ١٦٨/١.
٩. الكتاب: ٣٥٨/٤ - ٣٩٨.
١٠. المقتضب: ٢١٩/١.
١. التاج: ٢١٦/١٧ (رعرش).
٢. التاج: ٦١/٢٤ (ضيف).
٣. التاج: ٣٨١/٢ (حلب).
٤. التاج: ١١٠/٦ (علج).

٢. الكتاب: ٣٦١/٤-٣٧٨، وينظر الإيضاح في شرح
المفصل: ٤٠٧/٢.
٤. المقتضب: ٩١/١.
١. الممتع: ٣٨٥/١.
٢. الممتع: ٢٧٢/١.
٣. الكتاب: ٤٦٠/٤.
٤. المنصف: ١٠٧/٢.
٥. الإيضاح: ٤٠٧/٢.